مدارات مصطلح الإفصاح في الدراسات التراثية والمعاصرة

الأستاذة: كادة ليلى
قسم الأدب العربي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة محمد خيضر بسكرة

لا ريب أنّ مصطلح الإفصاح –على اختلاف منعوتاته– حديث النشأة في الدراسات النحوية والبلاغية العربية؛ فلا قِبَلَ للنحويين ولا البلاغيين بلفظه. فأول من ساقه إلى الدرس اللغوي العربي تمام حسّان، فتردد صداه في مؤلفاته في أزيد من موضع وأكثر من مرجع، ثمّ ذاع صيته من بعدُ بين شتّى الدارسين العرب الذين لا يرضون بالتقليد الأعمى منهجا، ولا يأنسون به مسلكا، حيث طفق ينتشر في مؤلفاتهم ومصنفاتهم انتشارَ النار في الهشيم، وإنه لمصطلح قويم، لا يدفعه إلاّ النظر الذي لا يستسيغ إلاّ القديم، فلا يبغي عنه حولا، ولا يرتضي عنه بدلا.

بيد أنّ الذي يخطر بالبال فيشغله، ويستبدّ بالعقل فيرهقه تحرّي الدقة في الإجابة عمّا يلي: هل تستبين معالم هذا المصطلح الحديث، وتتحدد موضوعاته، وتنكشف على وجه الدقة مساراته ومداراته، أم أنّ به لَبْساً يستوجب دفعا ويستدعي رفعا؟ وبعبارة أخرى: هل توحدت رؤى الدارسين حول التركيب الإفصاحي –إن قديما وإن حديثا– أم اختلفت تصوراتهم وافترقت نظراتهم حول ما يدور في فلك الإفصاح من تراكيب وأساليب؟

حريّ بالذكر أنّ الجواب الدقيق منوط باقتفاء مدارات هذا المصطلح في الدراسات العربية القديمة والحديثة على حدّ ســواء على نحو مسوق وفــق الترتيب الآتـــي:

أولا:مدارات المصطلح في الدرس التراثي:

إنّ الذي يدير بصره في أبعاد هذا المصــطلح ولا يأســره لفظُــه – بالرغم من حداثته– لا يعدم له أثرا في الموروث البلاغــي العربـــي، فهــو ينهض بديلا –مع الفارق طبعا–عن الإنشاء غير الطلبي الذي هو أحد قسمي الكلام الإنشائي، وقد التفت إليه القدامى وذكروا ضروبه، وتحــرّوا أســاليبه على نحو قاصر عن الإيفاء بمطالبه؛ إذ كانوا أعنَى بقسيمه الطلبي ((الــذي يستدعي مطلوبا غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب))[1]، فهذا القســم البلاغي قد استنفد حظه من الدراسة والتحليل. أما ما لم يستدعِ مطلوبا غيــر حاصل وقت الطلب[2]، ويتحقق وجود معناه في الوقت الذي يتحقق فيه وجود لفظه[3]، فلم تتوقف مصادر البلاغة الأولى عنده إلاّ قليلا وعلى استحياء، فلم تتجاوز في بيانه حدّ الإشارة العارضة، والومضة الخاطفة التي لا تسمن ولا تغني من جوع. ومردّ هذه المفارقة في التعامل إلى العلل التالية:

حظي أسلوب الإنشاء الطلبي باهتمام كبير فـــي الـــدرس البلاغـــي والأسلوبي؛ ((لدلالاته الثرية بالمعاني، واختزاله الفجــوات التعبيريــة بــين الصياغة ومتلقيها، كذلك قدراته على التعامل مع تضاريس النصوص امتدادا واستيعابا للتنويعات الحساسة التي تولد الطاقة داخل الأبنية التركيبية. ومــن خلال كل هذا فإنه يستطيع أن يتجاوز الدلالة التقريرية إلى فضاءات دلاليــة تتعدد فيها الألوان والأشكال، مما يمنح المتلقي فرصة الإبحار خارج الحدود النمطية))[4].

فقد حظيت الجملة الطلبية إذن باهتمام علماء اللغة والتفسير؛ لما فيها من تلوّن خطابي، وخروج إلى المعاني المجازية. وهذا من شـــأنه أن يجـــدد نشاط المتلقي، ويثير شعوره، ويحرّك انتباهه، فينعكس ذلك على المخاطب، فيكون به أكثر تجاوبا واستجابة لتطلعات المتكلم[5].

أما الإنشاء غير الطلبي، فلم يحفل بمباحثـــه البلاغيـــون إلاّ لمامـــا، فأحجموا عن دراسته إحجاما؛ ووجههم في ذلك أنه ليس مما تتـــوارد عليـــه المعاني فتجعله من الأساليب الغنية ذات العطاء والتأثير، فالقسم هو القســـم، والتعجب هو التعجب، ونحو ذلك أيضا[6] . وربما أخرجوه من أحياز البلاغة لقلة الفوائد البلاغية في صيغه وأساليبه[7]). يقول محمد الطاهر الحمصي في هذا الصدد: ((فقد أحجم أهل المعاني عن دراسة الإنشاء غير الطلبـــي لقلـــة تصرفه في وجوه البلاغة)) [8]، فهم لم يعنوا به؛ إذلم يروا فيه نكتة بلاغيـــة تستحق الذكر والاهتمام[9]، بالإضافة إلى أنّ أغلب أنواعه في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء. وتحقيق ذلك أنّ التعجب مثلا في نحو: ما أحسنَ عبدَ الله! تأوله الخليل بن أحمد(ت175هـ) بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبـــدَ الله، وهو تمثيل ولم يتكلم به[10]، وبهذا ينتقل معنى التعجب إلى سياق الإخبـــار، وإليه ذهب ابن فارس (ت395هـ) حينما قال: ((والمعاني التي يحتملها لفظ الخبر كثيرة فمنها: التعجب، نحو ما أحسن زيدا...)) [11] . ومثله –أيضـــا– القسم، فهو محمول عند النحويين على محمل الخبر، فقدّروا له فـــي صـــدر جملة القسم، نحو: (والعَصْرِ إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ)[12] فعلا تقديره: أقســـم، ((قال الخليل: إنما تجئ بهذه الحروف [حروف القسم]؛ لأنك تضيف حَلِفَـــك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء، إلاّ أنّ الفعل يجيء مضـــمرا في هذا الباب))[13]. ونظيره اختلافهم في شأن صيغ المدح والذم هـــل هـــي أفعال أم أسماء؟ وكلا التصورين يجعل منها أخبارا بالرغم من أنّ المتكلم لا

يسوقها هذا المساق، فهي أساليب مقصودة لذاتها ينبغي أن تعالج على هـذا الوجه. أما إخضاعها لمثل هذه التأويلات البعيدة، فمخرجها عن سلاستها، ومبعدها عن أصل وضعها.

هذا، وقد عبّر أرباب البلاغة عن دواعي إعراضهم عن تناول مباحث الإنشاء غير الطلبي بالدراسة والتحليل، فأجملوها فيما يلي:

يقول سعد الدين التفتازاني(ت791هـ): ((فالإنشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم وربّ ونحو ذلك فلا يبحث عنها لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها ولأنّ أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء))[14].

وينحو أبو يعقوب المغربي المنحى نفسه، فيقول: ((...فقوله (إن كان طلبا) احترز به مما إذا لم يكن طلبا فلم يُتعرض له لقلة وروده على ألسنة البلغاء)) [15].

ويعلّق الأنبابي (ت1313هـ)على شرح التفتازاني بقوله: ((ولم يذكر لقوله (إن كان طلبا) ماهو قسيمه؛ لأنّ المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور دقائقه وأصالته بخلاف قسيمه، فإنه في الأكثر أخبار وضعت موضع الإنشاء كصيغ العقود وأفعال المدح وفعلي التعجب وعسى والقسم)) [16].

فهذه الدواعي –إجمالا– هي التي حملت البلاغيين العرب على عدم إيلاء العناية إلى التراكيب الإفصاحية (غير الطلبية)، فقصّروا في الوفاء بمطالبها أيما تقصير، فأضاعوا على الضاربين في أطباق البلاغة حظا من فقه أساليب العربية وأسرارها في نظم العبارة. فالسكاكي (ت626هـ)–مثلا– يفصّل القول فيما يعرف بالإنشاء الطلبي، ويعقد لكل نوع منه بابا، لكنه يضرب صفحا من القول عن ذكر نظيره، وآية ذلك قوله: ((والسابق في

الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها. وما سوى ذلك هو نتائج امتناع إجــراء الكلام على الأصــل))[17].

ويذهب الخطيب القزويني (ت 739هـ) مذهبه، فلا يلتفت البتة إلى الأساليب غير الطلبية. فقد جاء في (تلخيصه): ((الإنشــاء إن كــان طلبــا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت

الطلب، وأنواعه كثيرة)) [18] عدّ منها التمني والاســتفهام والأمــر والنهي والنداء ولا مزيد. بينما ميّز في (إيضاحه) بين قسمي الإنشاء، ثم أفرد الحديث عن القسم الأول منه وأعرض عن الثاني، يقول: ((الإنشاء ضربان: طلب وغير طلب، والطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر هاهنا)) [19].

وقد جرت شروح التلخيص على الطريقة نفسها، فلم تُعِر الأســاليب الخطابية غير الطلبية اهتماما، ولم تلق إليها بالا، إلاّ على نحو نزر يسير لا يتجاوز حدّ الإشارة العارضة التي ليس في طوقها الوفاءُ بمطالبها، ولا تحقيقُ أغراضها. فالتفتازاني يكاد لا يلتفت إليها، فيسوق الحديث عنها بلمحة خاطفة غيرِ واصفة، وقد أغنى القول عن إعادتهــا.

كذلك فعل أبو يعقوب المغربي والأنبابي؛ إذ صرفا حرصــهما إلــى تقرّي الألوان الخطابية الطلبية لا غير. أما نظائرها ذات المرجعية الانفعالية، فلا تكاد تختلف عباراتهما بشأنها عمّا ذكره التفتازاني إلاّ قليلا لعدم اختلاف الاعتبارات، إلاّ من جهة عدم جعلهما مطلق أفعال المقاربة للإنشاء. يقــول الأول في هذا الصدد: ((...وذلك كبعض أفعال المقاربة كعســى واخلولــق وحرى...)) [20]، وهذه البعضية قيد لإخراج كاد وطفق ونحوهما من أفعــال المقاربة، فليس مجراهما الأساليبُ الخطابيةُ غيرُ الطلبية. وينصّ الثاني على

المعنى ذاته مع قليل من التفصيل والتعليل معارضا ما مضى عليه التفتازاني من قبل في هذه المسألة بقوله: ((وأما جعل مطلق أفعال المقاربة للإنشـــاء – كما ذكر الشارح– فلا يصحّ، إذ كاد زيد يخرج يحتمل الصدق والكذب، وكذا طفق زيد يخرج...)) [21]. فكلاهما يسلك مسلكَ السعد في عدم الاكتراث بما لا يستدعي مطلوبه من الأساليب الإنشائيـــة.

ونظيرهما في الصنيع بهاء الدين السبكي في (عروس الأفراح) [22]، ومحمد بن محمد بن عرفة الدسوقي(ت1230هـ) في (حاشيته) [23]، ومحمد الكرمي في (الوشاح) [24]؛ فهؤلاء الشرّاح لا يقيمون لهذا القسم الأســلوبي وزنا إلاّ على نحو ضيق محدود لا يسعف برسم صورة دقيقة لـــه.

أما عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، فلم يذكر من مسائل الإنشاء إلاّ حديث الاستفهام في باب معقود للتقديم[25].

فأولاء جميعا كأنما خطّوا لأنفسهم طريقا أهملوا فيه دراسة الإنشـــاء غير الطلبي، فما استطاعوا أن يفارقوه؛ ومن آياته تسميتهم له بغير الطلبي، فهي تسمية بالسلب تريك مدى ضعف العناية به، وقلّة الاكتراث له، فهـــو لا يعرف إلاّ بضده، ولا ينماز بغير ندّه. فكان أولى منه أن يستعاض بمصطلح ينهض لفظه على الانطباق على معناه بصورة دقيقة. أما التحديد والتعريـــف بواسطة السلب أو الدلالة الصفرية العدمية، فمسلك اضطراري لا اختياري، الخير في تركه ما لم يكن هنالك داع إليه.

هذا، وفي الحقيقة إنّ الباحثين البلاغيين لا تكاد تختلف عباراتهم لعدم اختلاف اعتباراتهم بخصوص هذه الأساليب، فيمكن حصر مباحثها من خلال استقصاء النظر

في مقولاتهم في المدارات التالية التي يتجاذبها تيارا المدّ والجزر على نحـــو محدود، ويختزل أغلبها قول محمد الكرمي: ((فالإنشاء إن لـــم يكـــن طلبـــا

كأفعال المقاربة من عسى وكاد وحرى واخلولق وأوشك وكرب وجعل وأخذ وخلق وأنشأ وسائر أفعال الشروع، وأفعال المدح والذم كنعم وبـــئس وســـاء وحبذا وغير ذلك، وصيغ العقود المستعملة في البيوع والرهون والإجـــارات والأنكحة وغير ذلك، والقسم كوالله لأفعلنّ، وربَّ نحو ربَّ من يسعدني بك، ونحو ذلك كأحبب بزيد وأكرم به، فإنّ ظاهــره الإنشاء وليس طلبـــا)) (26). فقد أتى هذا القول على أغلب ضروب الخطاب غير الطلبي، فأحصاها عددا، ولم يُغفل سوى الترجي وكم الخبريـــة.

تحقيق القول فيما سبق أنّه ليس بين طيات تآليف القدامى ما سبيله أن يوحي بأنهم عرفوا التركيب الإفصاحي بوصفه مصطلحا قائما بذاته، وإنمـــا عرفوا موضوعه معرفة سطحية لاغورَ ولا غوصَ فيها من خـــلال وجهـــه التقليدي السلبي (الإنشاء غير الطلبي). كما أدركوا القيمة الانفعالية في بعض تراكيبه، كالتعجب الذي سيق على سبيل ((استعظام فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المزيّة)) (27) ، وكالندبة التي يسوقها أبو البقاء بن الحسين بن عبـــد الله(ت616هـــــ) على أنها من ((ندبته أي حثثته فكأنّ النادب يحثه حزنُه على الندبة أو يحـــثُّ السامع على الحزن على المندوب)) (28).

مع هذه الالتفاتات التي تواجه القارئ بين الفينـــة والأخـــرى تظـــلّ التراكيب الإفصاحية أحوج ما تكون إلى أن تفرد بالعنايـــة والدراســـة لمـــا تختزنه من طاقات تعبيرية تكافئ طاقات الإنسان الانفعالية. فقد آن للـــدرس الحديث أن يلتفت إلى ضروب القول جميعها علـــى اخـــتلاف وظائفهـــا ولا يستثني منها أحدا. فهل تحقّق ذلك؟ وكيف؟

ثانيا:مدارات المصطلح في الدراسات المعاصرة:

إذا كان القدامى لم يهتدوا سبيلا إلـــى درس القـــيّم الانفعاليـــة فـــي التراكيب الإفصاحية بعامة لاحتكام دراساتهم في الأغلب الأعمّ إلى المنطـــق

والفلسفة..وإذا كانت دراستهم لهذا الجانب اللغوي تفتقر إلى التحليل العميق، وتفتقد شرائط البحث الدقيق، فقد بات من الضرورة بمكان أن يتفتح الباحثون المحدثون على المناهج الغربية للاطلاع عليها والإفادة منها في سبيل تمحيص مفهوم الخطاب وتحديد أنماطه التركيبية؛ تبعا لما تحققه من أغراض، وتلتبس به من وظائف دون الاجتراء على إقصاء أيّة وظيفة لغوية مهما كان شكلها، بما في ذلك الوظيفة التعبيرية الانفعالية المنعقدة –أساسا– بذات المرسِل، والتي تستقلّ بالعناية في الدراسات الحديثة؛ وآية ذلك قيامها طرفا متميّزا في باب وظائف الخطاب. فهي تحتلّ الصدارة في خطاطة الوظائف اللغوية الستّ لـ(رومان ياكبسون)ROMAN JAKOBSON بشكل مطابق لعناصر خطاطة التواصل اللفظي على نحو ما يبيّنه التوزيع التالي [29] :

- **خطاطة الوظائف:** مرجعية
  انفعالية شعرية
  إفهامية
  انتباهية
  ميتا لسانية

- **خطاطة التواصل اللفظي:**
  سياق
  مُرْسِلٌ.........رسالة..........مرسَلٌ إليه
  اتّصال
  سَنَن

كذلك تتخذ الوظيفة الانفعالية المقام الثاني في الثالوث الوظيفي لأندري مارتنيه؛ فاللغة موضوعة عنده لتأدية وظائف ثلاث هي على الترتيب: التبليغ والتعبير والجمال [30].

وهي أيضا تنهض طرفا مكافئا عند من يقصر اللغة على أداء وظيفتين. فقد ذهب (استيفن أولمان) إلى حصر وظائف اللغة في جانبين [31]): أولهما: أن تكون أداة للتعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعية التي تهدف إلى مجرد نقل الأفكار وتوصيلها. وثانيهما:أن تعبر عن العواطف والانفعالات، وتكون وسيلة لإثارة المشاعر والتأثير في السلوك الإنساني.

ويبدو أنّ من الدارسين من حدّد هاتين الوظيفتين بالتعامل والتفاعل؛ أما النظرة التعاملية، فتلك التي تتعلّق بالخطاب في سبيل نقل المعلومات المتعلقة بالوقائع والأقوال، وتتمثل في التعبير عن المضامين. وأما النظرة التفاعلية، فتتمثّل في التعبير عن العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية [33].

وطبقا لهاتين الوظيفتين المحوريتين تقسّم الجملة إلى قسمين رئيسين: منطقية وانفعالية [34].

وسبيل هذا أن يظهر بجلاء مدى اشتداد عناية الباحثين الغربيين بضروب الأقوال جميعها على اختلاف وظائفها، وتعدد أغراضها، وتباين أشكالها. فلم يبقوا أُسارى للجانب المنطقي من اللغة، وإنما تحرّروا من قيده بشكل لا خفاءَ به، فكانوا بهذا أقدر على تفتيق طاقات القول واستكناه أسرار العبارة. فما فتئوا ينشغلون باللغة الانفعالية، ويولونها العناية، ويلتفّون حول دراستها ممحّصين لها ومتفحصين، فأثمر درسُهم في هذا المنحى ثمراتٍ طيّبةً قطوفُها دانية.

وقد أخذ لفيف من الباحثين المحدثين العرب ممّن استفرغوا الجهد في سبيل دراسة اللسان العربي ورصد طاقاته التعبيرية بهذه المنطلقات النظرية اللسانية، فطفقوا يولون بالتدريج اهتماما للجانب الانفعالي، ويخصّون تراكيبه بالدراسة على نحو أعمق ممّا كان يألفه أسلافهم قبلُ.

أمّا من رضي منهم بالتقليد مسلكا، واطمأنّ به، فلم يفــارق مــنهج الأقدمين في نظرتهم إلى اللغة وتحليل تراكيبها، ولم يخرج عن مصطلحيتهم بشأن ذلك كلِّه، فظلّ أسيرا للماضي بمنهجه الاجتراري، يقتفي آثار أســلافه في عدم الحرص على فحص العنصر الانفعالي، أو دراسة الإنشــاء غيــر الطلبي دراسة مخصوصة لذاتها بمصطلحية مناسبة كفيلة بتجليــة القصــد، ودفع التعمية، وتمييز هذا الضرب من الخطاب عن غيره.

فمحصول النظر أنّ الباحثين المحدثين من العرب سلكوا مسلكين في تعاملهم مع اللغة الانفعالية، وفحص تراكيبها المُفْصِحَةِ عن ذلــك، وبيانهمــا فيمايلــي:

1.المسلك التجديــدي:

مضى القول أنّ تمام حسان يعدّ بحقّ أوّل الباحثين العرب اســتعمالا لمصطلح الإفصاح، وإدراكا لوظيفته التأثرية الانفعالية. وقد صدر في ذلــك كلِّه عن التأثر بالمناهج اللسانية الغربية التي أضحت أرعى ما تكــون للقــيّم الانفعالية من الخطاب. فهو تبعا لذلك يحصر وظيفــة اللغــة فــي التعامــل والإفصاح. ومؤدّى التعامل: استخدام اللغة بقصد التأثير في البيئة الطبيعية أو الاجتماعية المحيطة بالفرد، ومُفاد الإفصاح: استعمال اللغة بقصد التعبير عن موقف نفسي ذاتي دونما التأثير في البيئة، ولا يتحتّم في هذه الحالة أن يكون عنصر الإسماع مقصــودا (35).

وهكذا بدأ التركيز على المعنى الدلالي للجملة؛ أي: علـــى المعنـــى المنطوق أوّلا [36]. وترتّب على هذه الأولوية أن آثر هذا الباحث أن يطلــق مصطلح التركيب الإفصاحي على ما كان يعرف عند القدامى بالإنشاء غيــر الطلبي، ووجهه في ذلك أنّ معظم الأساليب الإنشائية غير الطلبيــة أســاليب إفصاحية تستقلّ بخصوصياتها، وتتفرد بعلاماتها سواء من حيث الصــيغة أم الترتيب أم الوظيفة. فأغلب وسائل التعبير الإفصاحي يجري ضــمن قســم الخوالف، وهو قسم مستقلّ بذاته من أقسام الكلم العربي[37]، مثلما تُساق أكثر تراكيبه في أحايين غالبة على تراتيب محفوظة كأنها تعابير مسكوكة تجري مجرى الأمثال، تستخدم للتنفيس عما في النفوس من دفقات الشعور من حبّ وسرور، أو بغض ونفور[38].

من خلال هذا المنظور يسوق تمام حسان الجملة الإنشائية وفق تقسيم ذي أركان ثلاثة [39]: طلبيّ، وشَرْطيّ، وإفصاحيّ. تحت كــلّ قســم منهــا تفريعات

وسبيل ذلك أن تظهر على جهة الخصوص أن تمام حسان يحدّد مدار الجملة الإفصاحية بموضوعات ستة هي: القسم، والالتزام (صيغ العقود)، والتعجب، والمدح والذم، والإخالة (أسماء الأفعال)، والصوت (أسماء الأصوات).

وتحديد مدار موضوعات الجملة الإفصاحية بهذه الكيفية لا يخلو – على أهميته– من المآخذ، ولا يبرأ من المزالق، إذ تقوم بصدده طائفة من الملاحظات من شأنها أن تحصره في مساحة أضيق مما هي عليه بإخراج ما ليس منه، وإدخال ما هو من صميم موضوعاته، وإجمالها فيما يلي:

الملاحظة الأولى: يتضح اضطراب تمام حسان في مسلكه هذا من خلال إعراضه في الخطاطة السابقة عن إلحاق بعض التراكيب بها كالندبة، والاستغاثة من النداء، وقد نصّ على لحوقها بالأسلوب الإفصاحي على المستوى النحوي في موضع متقدم من مؤلَّفه حيث قال: ((...فهي جميعا تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الانفعالي الذي يسمونه AFFECTIVE LANGUAGE وتلك هي الإخالة والصوت والتعجب والمدح والذم، وربما ألحقنا به على المستوى النحوي لا الصرفي أساليب أخرى كالندبة والاستغاثة من النداء))[41]. والغريب أنه يضم في موضع آخر أساليب أخرى كالتحذير والإغراء، حيث قال: ((ولربما كان من المستحسن أن يُضمّ إلى هذه الأساليب الإفصاحية الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء، ولكن ضم هذه الأساليب إلى ما ذكرنا لا يتم على المستوى الصرفي لإن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبّر عنها بالخوالف فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف)) [42]. فعجيب إغفاله هذه التراكيب النحوية المتقدمة، وهو في سبيل تقصي تفريعات الجملة الإفصاحية، ولاسيما أنّ الجملة ينظر إليها من خلال المستوى النحوي لا الصرفي!. فما هذه إلاّ

عثرة من عثرات الباحث كان الأولى تجنبها حرصا على انسجام الموضــوع واتساقــه.

<u>الملاحظة الثانية:</u> جميع الموضوعات التي ساقها الباحث في ســبيل تحديــد مدار الجملة الإفصاحية كان الأولى أن تنعقد على أساس منضبط من العلاقة التركيبية التي تقوى على أداء الغرض وبيان القصد، إلاّ أنّ قبيلا من الأقسام المعروضة هاهنا لا ينهض على هذا الأساس البتة، إما لافتقاره إلى العلاقات التركيبية السياقية، وإما لافتقاده عنصر الإفادة، وتفصيل ذلك فيما يلــي:

1.خالفة الصوت: ليس في طوقها أن تقوم على أساس من التركيب الجملي، فقصاراها أنها صيغ لا عاملة ولا معمولة أشربت معنــى الإفصــاح علــى المستوى الصرفي لا النحوي؛ لذلك لا تقوى أن تشكّل جملا إفصاحية، وإنما منتهاها أن تشكل صيغا إفصاحية، فاللغة الانفعالية –وقد تقدم– تلتبس بمعنى الانفعالية من جهتي: المفردات وترتيب عناصــر التركيــب [43]، وخوالــف الأصوات تلتبس به من الجهة الأولى لا الثانية، فلا يكون دقيقا ولا حصــيفا إجراؤها في نطاق الجمل. ونظيرها ما وُضع لزجر ما لا يعقل كـــ: هــلا لزجر الخيل عن البطء، أو دعاء ما لايعقل كــ: أوْ لدعاء الفرس، أو حكاية صوت الحيوان كــ: غاقِ، أو حكاية اصطكاك الأجرام كــ: طــاقِ لحكايــة صوت الضرب. ونظيرها أيضا بعض الخوالف الصوتية المركبــة تركيبــا مزجيا كــ: قاشِ ماشِ حكاية لصوت القمــاش[44].

2.أسلوب الالتزام: ويراد به صيغ العقود الجارية في الإجــارات والأنكحــة ونحوها كبعتكه، واشتريته، وزوجتكها [45]. وهي معدودة عند القدامى ضمن أساليب الإنشاء غير الطلبي لخروجها عن احتمال التصديق أو التكذيب مــن جهة، وفقدانها الدلالة على الطلب من جهة أخــرى، إلاّ أنّ إجراءهــا هــذا المجرى فيه عدول عن الصواب ومفارقة له. فقصاراها أنها صــيّغ خبريــة

منقولة إلى الإنشاء من طريق المجاز لا غير[46])، فالأجدى الحفاظ على خبريتها حين دراستها درسا فاحصا؛ لأنّ الإنشائية لا تلابس صيغها على سبيل الحقيقة، وإنما تلابسها باعتبار ما سيكون من خلال استحضار ما يحيط بالسياق اللغوي من ظروف وأحوال على سبيل التجوّز في القول والعبارة. فليس بعد هذا ما يدعو إلى عدّها أسلوبا إفصاحيا تأثريّا، لاسيما إذا عُلم خفاءُ العنصر الانفعالي بها؛ إذ العقود بعامة من إملاءات العقول. فمن الشطط حملُها كرها على ما يختلج في الصدور من ضروب الأحاسيس والشعور. فإخراج هذه الصيغ من حيّز الجملة الإفصاحية أحرى بالالتزام من إمضاء مفردات أسلوب الالتزام ضمن هذا الباب.

3.أسلوب القسم: حمل هذا القِسْم الأسلوبي على محمل الإنشاء غير الطلبي محمل قويم لاشيةَ فيه مبني على أساس سليم لا يُدفع ولا يدمغ، أجمع الدارسون على الأخذ به قديما وحديثا. بيد أنّ سوقه إلى باب الجملة فيه نظر، كما أنّ إشرابه القيمة الانفعالية لا يقبل إلاّ على حذر؛ ذلك أنّ القسم لا يعدو أن يكون مؤكدا من مؤكدات الخبر والإنشاء[47]، ولا يمكن على أية حال إنزاله منزلة الجملة التي هي بحاجة إلى جواب إلاّ على سبيل التمحّل في التقدير، والعسف في التأويل؛ مما من شأنه أن يخرجه من طبيعته الإنشائية إلى طبيعة خبرية هو منها براء. فقولك مثلا: واللهِ إنّ محمدا لرسول، جملة واحدة لا تقطّع قطعتين، ولا تفترق إلى شقين، أصلُها: محمدٌ رسولٌ، وما دخل عليها لا يزيد عن كونه عناصر توكيد لا تستقلّ بذاتها [48]. وقد سبق ابن جني إلى درك معنى التوكيد الذي يجتلبه القَسَم حين قال: ((اعلم أنّ القسم ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر)) [49]، وسبقه إليه الخليل بن أحمد حينما قال: ((وإنما تجيء بهذه الحروف؛ لأنك تضيف حَلِفَك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء، إلاّ أنّ الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب

والحَلِف توكيد)) (50). أما المضي إلى تقدير فعل مضمر عاملٍ لا يجوز إظهاره في بعض الأحيان مفسَّرٍ بـ: أقسم، فمسلك في غاية الفساد، لا يدعو إليه إلاّ محاولة طرد أحكام النحاة الشكلية في جميع منطوقات اللغة العربية حتى ولو كانت تتأبّاها وظيفيا. فلا يستقيم لدى هؤلاء قيام الجارّ والمجرور مثلا –وعليه أغلب صور القسم– مستقلاً عن غيره بلا تعلّق بالفعل، ومثل هذا السلوك منافٍ تماما لمنطق اللغة، وقد لا يتنافى مع لغة المنطق، وشتّان ما بين المعنيين!.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس يتضح على جهة القطع مدى امتصاص أسلوب القَسَم للمعاني الانفعالية، وإنْبائه عن وظيفة الإفصاح، وإلاّ لتأتى إشراب هذه القيمة لكلّ عنصر توكيدي مهما كان شكله كنوني التوكيد، وإنّ ولام الابتداء، واللام المزحلقة، والمفعول المطلق، والتوكيد بالتكرار أو بالقصر أوببعض الألفاظ كالنفس والعين ونحوهما.

فالأولى إخراج القسم من باب الجملة الإفصاحية لعدم انطباق معنيي: الجملة والإفصاح عليه. فليس بجملة؛ لأنه لا يستقل بمعناه، فليس لك أن تقول: والله أو بالله أو تالله وتسكت، بل لا مناصَ من أن تُردِف العبارة بجملة إسنادية تَتِمَّةً للحديث، واستكمالا للغرض. فهو لا يعدو أن يكون مركبا غير تام يُجاء به في سبيل توكيد الخبر، وهو في هذا يجري مجرى الصيغ المسكوكة التي لا داعيَ إلى التمحل في توجيهها الإعرابي على أنّ جارّها ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم.

فلا وجه إذن لإدراج أسلوب القسم ضمن أطُر الجملة الإفصاحية، فإخراجه أحقّ من إدراجه، وهو ما يتبنّاه الموضوع قيد البحث؛ نظرا لاقتصاره على تقصي أشكال مخصوصة من التركيب، لا التراكيب كلها كيفما كان وجهُها. فلفظة (بناء) التي تحتل موقع الصدارة من عنوان البحث

أدلّ على القصد، وأدعى إلى الحصر. فحسبها أنها تقصر التركيب المدروس على التامّ منه لا غير؛ إذ الجملة تقوم على علاقات تراكمية، يبنى بعضها على بعض خلافا للمركبات غير التامّة القائمة على تجاورية عناصرها بامتدادها خطيا لا غير.

الملاحظة الثالثة: استلحاق بعض الأساليب النحوية كالندبة، والاستغاثة، والتحذير، والإغراء بالجملة الإفصاحية استلحاقٌ فيه نظر؛ فمنه ما يقبل، ومنه ما يردّ، وإليك بيانه:

1.أسلوب الندبة: أسلوب إفصاحي خالص حقيق بالباحثين إلحاقُه بتراكيب الجملة الإفصاحية الانفعالية، وينهض على أساس علاقة غير إسنادية شأنه في ذلك شأن النداء [(51)]، إلاّ أنه ليس منه إلاّ في الصورة الظاهرة، ولا غرابةَ في الأمر تبعا لمبدأ تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

فالتركيب الواحد تختلف معانيه باختلاف سياقاته الاجتماعية من ظروف وأحوال تحيط بعملية التواصل اللغوي. فالأولى ألاّ ينخدع الباحثون بالشراكة الشكلية القائمة على أساس من التناظر في المباني المفردة أو المركبة، وأن يلتفتوا إلى الشراكة الوظيفية، فيجعلوها أساسا في نسبة بعض التراكيب إلى بعض.

2.أسلوب الاستغاثة: حدّ جلال الدين السيوطي (ت911هـ) الاستغاثة بقوله: ((والاستغاثة دعاء المستغيثِ المستغاثَ)) [(52)]، وما الدعاء في حقيقته إلاّ طلب ذو مجرى تصاعديّ، وما السين والتاء إلاّ دليل عليه. فكيف يصحّ في الأذهان بعد هذا إخراجه من حيّز الجملة الطلبية وإدراجه ضمن أساليب الجملة الإفصاحية؟! فالوظيفة الطلبية هي التي تلابسه في المقام الأول وعلى نحو أوضح لا غبارَ عليه، أما الوظيفة الإفصاحية التي ترتدّ إلى انفعالات المستغيث أو هيجانه جرّاء الخوف والفزع، فتأتي في المقام الثاني لا في

المنزلة الأولى، وهي تلبس به من جهة تقاطع هذه الوظيفة مع جميع أشـــكال الخطاب، ولكن بدرجات متفاوتة. يقول (فاندريس) في شأن ذلك: ((لا تكـــاد توجد جملة، مهما كان حظها من الابتذال، لا تخالطها عناصر انفعالية. فـــإذا قلت: (بيير يضرب بول) بدا عليّ أني أعبّر بكلّ بساطة عـــن علاقـــة بـــين شخصين يجمع بينهما حدث الضرب. وهذا على الأقل ما يزوّدني به التحليل المنطقي المزعوم. ولكن الواقع أنّ مثل هذه الجملة لا يمكن مطلقا أن تكـــون عبارة منطقية عن علاقة ما؛ إذ إني أضيف إليها دائما ألوانا انفعالية)) [53].

إذا كان الأمر كذلك، فسبيله ألاّ يدعَ مجالا لإخراج أسلوب الاستغاثة من سياقات الجملة الطلبية مع ما يختزنه من قيمـــة انفعاليـــة مصـــاحبة لا أصليـــة.

3.أسلوب التحذير: وهو ((إلزام المخاطَب الاحتراز من مكروه بـــ (إيّـــا) أو ما جرى مجراه)) [54]، نحو قوله تعالى: (نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاها) [55] اســـتغناء بذكر المحذَّر منه عن ذكر المحذِّر. وليس بخفيّ اكتناز هذا الأسلوب بالدلالة الطلبية، وما يتراءى فيها من عنصر انفعالي فيتموضع في المقام الثاني، ولا مسوّغ لإفراده بالعناية وحمل التركيب اللغوي عليه، فشأنه في ذلـــك كشـــأن أسلوب الاستغاثـــة.

4.أسلوب الإغراء: وهو ((إلزام المخاطَب العكوف على ما يُحمَـــدُ عليـــه)) [56]، كقول الشاعر العربي [57]:

أخاكَ أخاكَ إنّ من لا أخا لـــه***كَساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سِـــلاحِ

ومؤدّى هذا التعريف الانبناء على الدلالة الطلبية والإنباء بها، وهو في ذلـــك نظير أسلوب التحذير يجري مجراه، ويُساق مَساقَه، ويأخذ حكمه، وقد أغنى القول عن إعادته .

تحقيق القول فيما سبق أنّ الندبة حقيق استلحاقها بتراكيب الجملة الإفصاحية بجامع من الوظيفة الانفعالية، على خلاف الأساليب الأخرى التي لا يدعو إلى استلحاقها بها داع وظيفي قوي يطغى على القول لينحرف به عن مجراه. ولعلّ هذا ما حدا بتمام حسّان أن يغيّر من خطاطته تلك بعض الشيء في كتابه (الخلاصة النحوية) [58]، ويعدلها بعض التعديل بإدخال الندبة وإخراج أساليب الاستغاثة، والتحذير، والإغراء من مدار الإنشاء الإفصاحي.

فمن الواضح جدا بعد هذه الملاحظات النقدية أن تمام حسان لا يَقَرُّ مصطلح التركيب الإفصاحي عنده على مدار واحد تسبح في فلكه موضوعات محددة، فهو لا يلبث أن يغيّر رأيه من كتاب إلى آخر، وهو موقف سليم من الوجهة المنهجية ينشأ من تعميق النظر في الموضوع قيد الدرس، إلاّ أنّ اختلافه بين ثنايا المؤلَّف الواحد يعدّ اضطرابا في المنهج وقصورا في البيان، قد ينجرّ عنه سوء فهم القارئ للمعنى المراد، وهو منتهى الفساد.

هذا، وقد اقتفى بعض الدارسين المحدثين آثار تمام، فأخذوا بمصطلح الإفصاح، ووظّفوه في دراساتهم مع فارق النظر في تحديد موضوعاته وحصر مداراته بين موسِّع ومضيِّق على نحو ما يلي:

فعبد القادرمرعي خليل يوسّع دائرة الإفصاحيات إلى أبعد حدّ، ويفتح بابها على مصراعيه؛ لتشمل كلا من: النداء، والاستغاثة، والندبة، والتحذير، والإغراء، والتعجب، والمدح والذم، والاختصاص، والقسم، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات؛ إذ يمكن درج هذه التراكيب جميعا تحت ما يسمّى الجملةَ الإفصاحيةَ [59]. وهذه التوسعة من شأنها أن تتجاوز الحدود التي رسمها تمام

حسّان لهذا المصطلح في (اللغة العربية معناها ومبناها)، لتطبقَ إحكامَها على أسلوبي النداء والاختصاص.

وليس ببعيد عنه ما سلكته سناء حميد البياتي في سبيل تمحيصها اللغة الانفعالية، حيث قامت بتصنيف الأسلوب الإفصاحي في طريقة تعبيره عن المواقف الانفعالية إلى صنفين [60]:

1.الأسلوب الإفصاحي المعبّر عن المعنى بلفظة واحدة، نحو: (كخْ) لزجر الطفل، و(أف) للتعبير عن الضجر. ففي مثل هذه المواقف تستخدم اللغة بمفردها للإفصاح عن المعنى الانفعالي.

2.الأسلوب الإفصاحي المعبّر عن المعنى بمركّب ثابت لا يتغيّر ولا يخضع في أغلب الحالات للتحليل المنطقيّ.

وقد ساقت الباحثة أقسام التركيب الإفصاحي في مدار خماسي لا يتخطّى التراكيب التالية: النداء، والاستغاثة، والندبة، وأسلوب التعجب، وأسلوب المدح والذم [61]. وهي بهذا التحديد تشترك مع مرعي خليل في استلحاق النداء بباب الأساليب الإفصاحية. وإنه لاستلحاق هشٌّ لاوجاهةَ له لا يخلو من العسْفِ والعَنَت، يؤنسك بتركه جهات النظر التالية:

إنّ الذين أشربوا النداء القيمة التأثرية الانفعالية يعتلّون لذلك من جهة ((أنّ النداء عنصر تحويلي يدخل على الجملة الخبرية أو الطلبية ليحوّلها من دلالتها الإخبارية أو الطلبية إلى جملة تحويلية إفصاحية تفيد التنبيه، كما أنّ الشقّ الأول من جملة النداء لا يعدّ جملة تامة يحسن السكوت عليها، بل هو عنصر تأثري إفصاحي يستخدم لتنبيه المخاطَب وتهيئته لاستقبال ما سيقوله المتكلم)) [62].

إنّ إرسال النظر في هذا المنطق التحليلي التعليلي ليكشفُ عن اعوجاجه وقلّة حظه من التوفيق؛ ذلك أنّ مثل هذا الأسلوب ليس له مرجعية

وظيفية انفعالية البتة، على خلاف الزعم المنوط به. فما كان ليفصح عن التأثر ولا الانفعال الذي يترسّب في أغوار النفس الإنسانية، بل قصاراه أنّه عنصر تأثيري لا تأثري؛ إذ يُتوسّل به إلى تنبيه المخاطَب وحمله على الالتفات. وهذا المعنى لا يجري في سياق الإفصاح عن الوظيفة التعبيرية الانفعالية التي ((تنزع إلى تقديم انطباع عن انفعال معيّن صادق أو خادع)) [63] متعلّقٍ بذات المرسِل، وإنما مجراه الوظيفة الانتباهية التي توظف لإقامة التواصل وتمديده أو فصله، كما توظف لإثارة انتباه المخاطب أو التأكد من أنّ انتباهه لم يرتخِ [64]. وإن كان (رومان ياكبسون) يسوقه مساقا آخر، فيحمله على الوظيفة الإفهامية التي تتوجه نحو ذات المرسَل إليه [65].

ويمكن سوقه من جهة أخرى على الوظيفة الفاعلة لا الانفعالية؛ ذلك أنّ الإنسان لا يتكلم ليصوغ أفكارا فحسب، بل يتكلم أيضا بهدف التأثير في نظرائه، والتعبير عن أحاسيسه وتأثراته، وتبعا لذلك يتأتى التفريق بين الثالوث اللغوي التالي: اللغة المنطقية، واللغة الفاعلة، واللغة الانفعالية. فاللغة الفاعلة ميدانها عبر مجرى التاريخ الأمر في الفعل والمنادى في الاسم [66].

فليس بعدا هذا ما يدعو إلى استلحاق أسلوب النداء بالتعبيرات الإفصاحية، فلا وجاهةَ له في ضوء النظر اللغوي.

ونظيره في المسلك أسلوب الاختصاص، فلا يحتمل الوظيفة الانفعالية إلاّ على سبيل التمحل والادعاء. فمنتهاه أنه يفيد التحديد وتخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره. وما ينتابه من مشاعر الفخر والاعتزاز فمعنى طارئ غير لازم يختلف باختلاف السياق، فنقول: نحن العربَ نكرم الضيفَ، فتجد لمعنى الفخر والتعظيم منفذا في العبارة، وتقول: نحن العربَ أضعف الأمم أخذا بسلطان العلم، فلا تجد لذلك المعنى أثرا، بل تجد لمعنى الاحتقار والازدراء حظا فيه. والحقيقة أنّ هذين المعنيين لا ينشآن عن الاختصاص،

وإنما منشؤهما العبارة نفسها حتى وإن تجرّدت من هذا الأسلوب، كأن تقول: نحن نكرم الضيف، أو نحن أقل الأمم أخذا بسلطان العلم. فليس لأحد أن يدّعيَ أنّ هذين التركيبين يفارقان الدلالة الخبرية إلى المعنى الإفصاحي لمجرد امتصاصهما لتلك القيمة الانفعالية الطارئة التي مدرجها في الأصل لغةُ الوجدان؛ ذلك أنها قيمة إضافية لا أصلية ولا أساسية، فلا اعتدادَ بها، فهي تلابس ضروب القول جميعَها حتى ولو كانت العبارة منطقية مع فارق القيمة الانفعالية.

والجدير بالذكر في هذا السياق أنّ من الباحثين من يعدل عن مصطلح الإفصاح، ويستعيضه بالانفعال متخذا إياه بديلا عن الإنشاء غير الطلبي؛ لأنه أدلّ على القصد، وأقوى في البيان لانطباق لفظه على معناه. يقول محمود أحمد نحلة في هذا الصدد: ((وأما الباب الثالث فقد عقدته للإنشاء، وقسمته إلى فصلين، الأول منهما للإنشاء الطلبي، والثاني لما أسميته الإنشاء الانفعالي عدولا عن مصطلح علماء المعاني وهو الإنشاء غير الطلبي لأنه فيما أرى أدل على المراد...ورأيت أنّ الإنشاء الانفعالي يشمل التمنّي والرجاء والتعجب والمدح والذم. وعلماء المعاني يعدّون التمني في الإنشاء الطلبي، ونراه داخلا في الإنشاء الانفعالي، لأنه رغبة تحوك في الصدر وتتعلق بها النفس، ولا أدلّ على ذلك من أنهم يعدون الرجاء في الإنشاء غير الطلبي، وهو قرين التمني، ودرجة من درجاته، ويعدون القسم في الإنشاء غير الطلبي، ونراه نحن مؤكدا من مؤكدات الخبر والإنشاء، ويفردون للقصر مبحثا، وهو من مؤكدات الجملة)) [67].

بيد أنه في مؤلفه (نظام الجملة في شعر المعلقات)[68] -لعله أسبق من سابقه- يسوق الجملة الانفعالية مساقا آخر، فيحدد مدارها بالموضوعات التالية: التمني، والترجي، والقسم، والتعجب، والمدح أو الذم، والندبة،

والاستغاثة. إلاّ أنّ هذا التحديد يبدو منسوخا بسابقه، وتقوم بصدد ناسخه ملاحظات ثلاث:

أما الأولى، فلا حصافة له في إخراجه الندبة من مدارات الإنشاء الانفعالي مع ما يتضمنه أسلوبها من قيمة انفعالية لا مطعنَ فيها، فيكفي أنّ القدامى أدركوها وهم غيرُ معنيين بها. وشاهد ذلك قول أبي سعيد السيرافي(ت368هـ): ((الندبة تفجع ونوح من حزن وغمّ يلحق النادب على المندوب عند فقده، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدّة التي لحقته لفقده...)) [69]. فالندبة ليس من النداء في شيء إلاّ في البنية السطحية من جهة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد؛ لأنّ المندوب غيرُ مدعوٍ للإقبال[70]، وقد أغنى القول عن إعادته.

أما الثانية، فعدم التفاته مطلقا إلى ما تمتصه خوالف الإخالة من معنى انفعالي ليس به خفاء، فهي موضوعة للتعبير عن شحنة نفسية انفعالية؛ ((وذلك أنك لو وضعت يدك وأنت لا تدري على سطح ساخن فسحبتها متألما وقلت: أتوجع بدلا من قولك: أوّه لضحك منك السامع ولم يخف أحد إلى إسعافك. أمّا أن تقول: أوّه [أو: آيْ] فذلك إفصاح عمّا تحسّ به من الألم))[71].

وأما ثالثة الأثافي، فعدّه كلاًّ من التمني والترجي من ضروب الإنشاء الانفعالي بحجة كونهما رغبة تحوك في النفس. وحاصل النظر في هذين الأسلوبين يظهر أنهما لا يخرجان عن الطلب حتى وإن كان القدامى أخرجوا الترجي دون التمني مع أنّ الأول قرينُه ودرجة من درجاته. فكيف لهم أن يفردوه بالإخراج دون نظيره؟!.

هذا، وما هو بخاف أنّ الوظيفة الطلبية هي التي تطغى على تراكيب هذين الأسلوبين، أما ما تنبئان به من رغبة نفسية تحوك في الصدر، فهي

مدار كل طلب ومبدؤه، تسبقه بوصفها الباعث عليه والداعي إليه، وهي لون من تلوّنات الخطاب العاطفية التي لا يخلو منها قول، ولا تبرأ منها عبـــارة، إلاّ أنّ ليس لها من القوة ما يدفع الدلالة الطلبيـــة عـــن أن تتنـــزّل المنزلـــة الأولـــى.

ولا مفارقةَ بين الأسلوبين إلاّ من جهة كون التمني أن ((تسأل شـــيئا لن يتحقق أو ليس من شأنه أن يتحقق))[72]، فيمـــا أنّ الترجـــي ((أن تســـأل الحصول على الممكن أن يتحقّق))[73]. وقد فـــرق الدارســـون بينهمـــا مـــن جهات[74]:

- أولاها: أنّ الترجي في الممكن، وأنّ التمني فيه وفي المستحيل.
- ثانيتها: أنّ الترجـــي في القريب، وغـــيره فـــي البعيـــــد.
- ثالثتها: أنّ التمني في المعشوق للنفس، والترجـــــي لغيـــره.

هذه هي الملاحظات الثلاث التي تتراءى بصدد فحص مدار الإنشاء الانفعالي من منظور محمود أحمد نحلة الذي ارتضى أن يستبدل مصـــطلح الإفصاح بمصطلح الانفعال، وقد حذا حذوه نحو إقامة البـــديل المصـــطلحي محمد الطاهر الحمصي في أطروحته لنيل الدكتوراه الموسومة بـــ (الجملـــة بين النحو والمعاني) حيث قال: ((جملة الإنشاء غير الطلبـــي هـــي صـــيغة إسنادية تختص بإفادة معنى نفسي محدّد، ومن هنا تحسن تسميتها بـــ (الجملة الانفعالية) فهي تخالف الجملة الخبرية من جهة امتناعها من قبول التصـــديق والتكذيب، وتخالف الجملة الطلبية من جهة تجردها من الطلب...)) [75].

ويؤنسك بترك هذا البديل أنه يصدق فيه قوله تعـــالى: (أتسْـــتَبْدِلونَ الذي هوَ أَدْنى بِالَّذي هُوَ خيْرٌ)[76]؟! ذلك أنّ مصطلح الانفعـــال لـــيس مـــن اختصاص عالم اللغة، وإنما من اختصاص عالم النفس الـــذي يـــدرس هـــذا الجانب السلوكي، ويوجه إليه عنايته. أما عالم اللغة، فلا يـــدخل فـــي حيّـــز

انشغاله ذلك الانفعال إلاّ إذا ما لبِس اللغة وتجسّد في شكل منطوق له عباراته التي تُفصح عنه [77].

2-المسلك التقليـــدي: يمثله لفيف من الباحثين الذين لا يختلفون عن قدامى البلاغيين في شيء سواء في في مصـــطلحيتهم أم فـــي طريقـــة علاجهـــم لموضوعات الإنشاء غير الطلبي. فلم يســـعفهم الحـــظّ فـــي درك طبيعتـــه الأسلوبية حينما شُغلوا باللغة المنطقية، وساقوا له أحكاما على هـــذا الوجـــه الذي ليس بوسعه أن يفتّق طاقاته التعبيرية، أو يجلوَ خصائصَه التركيبية. وما اختلافهم بشأنه إلاّ كاختلاف القدامى فيما بينهم. فقد صدر جميع هؤلاء عـــن باعث واحد سلك بهم مسلكا اجتراريا لا يكاد يلتفت إلى فروق القول الوظيفية ما لم تستتبعها المفارقة الشكلية. فهم بهذا أضاعوا العنايـــة بالإنشـــاء غيـــر الطلبي مع أنّ علم المعاني أحرص ما يكون على تتبع خواصّ التركيب وبيان فروق القول بين العبارات لاختلاف الاعتبارات. يقول أبو يعقوب السكّاكي: ((اعلم أنّ علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ فـــي تطبيـــق الكلام على ما يقتضي الحال ذكـــره)) [78].

وحاصل النظر يظهر بجلاء أنّ أصحاب المسلك التقليدي ثلاث فرق في سبيل تصنيف الموضوعات التي تدور وتسبح في فلـــك الإنشـــاء غيـــر الطلبي: أما الفرقة الأولى، فيمثلها خيرَ تمثيل عبد الســـلام هـــارون الـــذي ارتضى أن يحدّد أقسام الإنشاء غير الطلبي بأفعال المقاربة، وأفعال التعجب، والمدح والذم، وصيغ العقود، والقسم، وربّ، وكم[79]. ومثله فـــي الصـــنيع بدوي طبانة في معجمه البلاغـــي[80].

وأما الفرقة الثانية، فتحدده بالأقسام التالية: المدح والـــذم، والعقـــود، والقسم، والتعجب، والرجاء، وربّ، ولعلّ، وكم الخبرية. وانتهج طريقتها كلّ

من: أحمد مصطفى المراغي[81]، وأحمد الهاشمي[82]، ويوسف أبو العـــدوس[83].

وأما الفرقة الثالثة، فتحدده بصيغ المدح والذم، والتعجـــب، والقســـم، والرجاء، وصيغ العقود. وقال بهذا كل من: أحمـــد مطلـــوب[84]، وخديجـــة السايح[85]، وعبد القادر عبد الجليـــل[86].

صفوة القول ومحصول الحديث أنّ مدارات التركيب الإفصاحي لـــم تَقَرَّ على وجهة واحدة، حيث وقف الباحثون حيّالها بين مضـــيّق لـــدائرتها وموسّع، فتجاذبها تيارا الجزر والمدّ على نحو واضح. لكـــن لا يقـــرّ مـــن ضروبها إثر تدقيق النظر واستدامته إلاّ الموضوعات التي مدارها: التعجب، والمدح والذمّ، والندبة، والإخالـــــــة.

الهوامش

(1) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا-بيروت، ط2، 2000م،ص70.

(2) ينظر: معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، منشورات جامعة طرابلس كلية التربية، ط1، 1977م، 621/2. وينظر: في البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د.ت)، ص67.

(3) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس، (1)،سلسلة بلاغتنا ولغتنا ، دار الفرقان، عمان-الأردن، ط2، 1409هـ-1989م، 100/1.

(4) الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م، ص267.

(5) ينظر: بنية الجملة الطلبية في السور المدنية، دفة بلقاسم ، (رسالة دكتوراه مخطوطة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2000م،ص14.

(6) ينظر: دلالات التراكيب دراسة بلاغية، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة عابدين، ط2، 1987م، ص192.

(7)) ينظر: البلاغة والأسلوبية، يوسف أبو العدوس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1999م، ص57.

(8) الجملة بين النحو والمعاني، محمد الطاهر الحمصي، (رسالة دكتوراه مخطوطة)، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1410هـ-1989م، ص218.

(9) ينظر: علم المعاني، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1990م، ص107.

(10) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،ط1، (د.ت)،72/1.

(11) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط1، 1993م، ص183.

(12) العصر/1-2.

(13) الكتاب، 497/3.

(14) مختصر على تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني، أحد شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت)، 236/2.

(15)) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، أبو يعقوب المغربي، أحد شروح التلخيص، عيسى البابي، مصر، (د.ت)، 237/2.

(16) تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع، الأنبابي، مطبعة السعادة، مصر، 1331هـ، ص100.

(17) مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ص251.

(18) التلخيص في علوم البلاغة، القزويني، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، (د.ت)، ص151.

(19) الإيضاح في علوم البلاغة، ص130.

(20) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، 237/2.

(21) تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح، ص100.

(22) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، أحد شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت)، 236/2.

(23) ينظر: حاشية على شرح السعد، محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي، على هامش شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د.ت)، 236/2.

(24)) ينظر: الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، محمد الكرمي، المطبعة العلمية، قم، 1201هـ، 318/1.

(25) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1، 1994م، ص من: 88 إلى 94.

(26) الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، 318/1.

(27) شرح ألفية ابن مالك، الأشموني، تهميش: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419ه1998م،262/2.

(28) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995،ص342.

(29) ينظر: قضايا الشعرية، رومان ياكبسون، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء–المغرب، (د.ت)، ص27–33.

(30) يتظر: مبادئ في اللسانيات العامة، أندري مارتنيه، ترجمة: سعدي زبير، سلسلة العلم والمعرفة، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، (د.ت)ص14–15.

(31)) ينظر: دور الكلمة في اللغة، استيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط12، 1997م،ص111.

(33) ينظر: تحليل الخطاب، ج . ب. براون وج. يول، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1418هـ–1997م، ص من1 إلى 4.

(34) ينظر: اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (د.ن)، (د.ت)، ص184.

(35) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418ه1998م، ص363.

(36) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان،عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1421هـ–2001،ص123.

(37) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ–1977م، ص251.

(38) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص114–115. وينظر: الخلاصة النحوية،تمام حسان، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2000 م، ص148.

(39) وقد عدّل تقسيمه في (خلاصته النحوية، ص137) بإخراج الجملة الشرطية، وجعلها مستقلة عن الخبر والإنشاء.

(41) المرجع نفسه، ص88–89.

(42) المرجع نفسه، ص117.

(43) ينظر: اللغة، ، ص186.

(44) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت، 1399هـ—1979م، 128/5.

(45) ينظر: البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عام الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ—1993م،ص57.

(46) ينظر: الجملة بين النحو والمعاني، محمد الطاهر الحمصي، ص218.

(47) ينظر: علم المعاني، ص7.

(48) ينظر: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، عبد الجبّار توامة، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة من23–24 أبريل 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م، ص287–288.

(49) اللمع، ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب ومكتبة النهضة المصرية، ط2، 1405هـ—1985م، ص241.

(50) الكتاب، 497/3.

(51) ذلك أنّ الجملة العربية قد تكون إسنادية، وهو الجانب الغالب على تراكيبها، وقد تكون غير إسنادية في مواضع محدودة على ما ذهب إليه عبد الرحمن أيوب وهو مذهب قــويّ يترجح ينأى بالباحثين عن مختلف ضروب التأويل والتقدير الصناعيين التي تذهب بروعة الأسلوب، وتنحرف بوظيفة الخطاب؛ فقولك: يامحمد أسلوب إنشائي إذا ما قدّرت له فعلا مضمرا قوامه (أدعو أو أنادي) صيّرته أسلوبا خبريا ليس به طلب البتة. فشتّان ما بــين الأسلوبين من مفارقة دلاليـــة.

(52) همع الهوامع، 71/3.

(53) اللغة، ص184.

(54) همع الهوامع، 24/3.

(55) الشمس/13.

(56) همع الهوامع، 27/3.

(57) ديوان مسكين الدارمي، تحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، بغداد، (د.ت)، ص29.

(58) ينظر: ص13. بيد أنه يغفل في ص137 عن ذكر الندبة في مخططه، مع أنه يوردها في ص148 ضمن قسم الإفصاحيات.

(59) ينظر: أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي (دراسة تطبيقية في ديوان الشابي)، مؤسسة وام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمّان، ص55–75.

(60) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م، ص433–434.

(61) ينظر: المرجع نفسه، ص434.

(62) أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، عبد القادر مرعي خليل، مؤسسة وام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، (د.ت)، ص171.

(63) قضايا الشعرية، ص28.

(64) ينظر: المرجع نفسه، ص30.

(65) ينظر: المرجع نفسه، ص29.

(66) ينظر: اللغة، ص182.

(67) علم المعاني، ص7.

(68) ينظر: ص25.

(69) الكتاب، 220/2 (الهامش).

(70) ينظر: حاشية على شرح ابن عقيل، محمد الخضري علي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت)، 81/2.

(71) الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2000م، ص152.

(72) المرجع نفسه، ص143.

(73) المرجع نفسه.

(74) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: فواز أحمد الزمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط1، 1424هـ–2003م، ص643.

(75) ينظر: ص218.

(76) البقرة/61.

(77) ينظر: اللغة، ص185.

(78) مفتاح العلوم، ص247.

(79) ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001م، ص13.

(80) ينظر: معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، ط1، 1977م، 621/2.

(81) ينظر: علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 1993م، ص61.

(82) ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص69.

(83) ينظر: البلاغة والأسلوبية، ص57.

(84) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص195-196.

(85) ينظر: مناهج البحث البلاغي في النصف الأول من القرن العشرين في مصر، خديجة السايح، المعارف، الأسكندرية- مصر، 2000م، ص119.

(86) ينظر: الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، ص258-259.